

فوتائف مكانه ويهدى للمعدي الميتات كان احرام ولربح
يعود او يفسره لرحوب اتمامه لا فان حيث حال ثابت
بني لتابل فالدم باق ومن فورد ملكة ليعطى والمهنة او
او حيز منها ان يورث المراد بان يقف سلسلاهما فوجع حيا
ولغيرها احرام ولورا تام فليله من دون التصرف اما من موضع
يعيد يحرم في جميع المسوق ولرب ملكة به كثيرا او يورث المراد
ورجع منه ومن يوم به كثيرا الحاجة اوله وان راقتنا ليعرف
لا احرام عليه فالصوم سنة عشر تحريم في اثنين عشر العتد
بحر والنية على الربح وان لم يحصل قوله ولا قبل تسلسلا
به خطه فالما في الازم من غيره بمخالفة المفضل ظاهرة ولو
عمه وليس كالمسألة وصح مطلق النكاح ثم ان كان بعد
طريق القدر والربح والاذان كان في الشهر فرب صرفه
الربح وكهنت الحنة ولا يكت في الشهر الربح فالعكس لو ثبت
وكه ومن غيرها هي ما احرام به لزمه التزاح واحوت بنية
الربح وترى منه فخطا احتياطا لا بعد ركوع الطواف فالله
عمره لا فالربح لا يورث حيا كما بان ولا يتعد نكاحه على منله
ولا عرفه على ربح ولا يلزمه في ذلك الشيء اصلا ثم ان لم يتبين
له احرام فكما لا خلاف في اذ فضل افراد وعده ابن توكي
في الارسال التي في تركها دم وهو ظاهر ثم تراه احرام

بعوا

بهما اورد فربح وان بطوا منها وكله نظر عائلة بسعي عبوه
والربح طوا عنها في الاز فاضة وكه بعد الطواف وقبل الركوع
اي قبل اتمامه فبهي اثنا ركوع كما اذا كان حيا ولا يتعد لغيره
فان ثبتت فما دعت في القارب لم يتعد الربح غيره وتصا
ها وان اردت بعد سعيها فغير تارك بل في شميتها اذ انما
تسبح فان هذا ربح مؤثقت بعد ركوع تمت واقرى لرحوب باخبار
حلتها الربح فان قبله الا ان يورثي ويؤديه ثم تسبح
فغير افضل من مطلق المسك والظاهر انه افضل من احرام
ز يورث لخله فافيه بان ربح وركوبها فيلزمه ومان بعد ركوعه
فعل بعضها ولربتها من السي لا حلتها في اتموه ثم ركوع
دمها وظاهره انه ليس فوطا في التسمية وهو احدى ليعب
ويبعد فربح بالاحرام والعام وتظهر ثمة الخلق في لوجلى
انه متعنه او تارك ثم يثبتوا المشروط ان لا يتوسطه مسكة
او فرسها مما لمسا غيرا شرا لتوله ففاني ذلك لم يكن
اهل حاضر المسجد الحرام وقت احرام العمرة وهو العتد
اذ اقدم ونذ بزبي اهل مكة واخر خارجها ولورا تام باح
التر على ان ربح التا ويليين في الازم وان ربح التاريس
باحرامه ولورثا في عام اذا حال والمنع مع اعانه وان
لا يجره تسبح بعد العمرة وقبل الح ليلوه ومثلها لير

هما